



## واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

استاذ مشارك- كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة - قسم المحاسبة والتمويل

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية وذلك من خلال التعرف على مدى إدراك إدارات هذه المصارف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى وجود إدارة مستقلة بالمصرف تقوم بمهام المتابعة والإشراف على أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى التعرف على مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المصارف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عن طريق استبيان تم توزيعه على الإدارات (أعضاء مجلس الإدارة ومديري الإدارة المالية) بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة لنتائج عديدة أهمها أن إدارات المصارف السودانية تدرك جيداً مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما تبين أنه لا يوجد بمعظم المصارف السودانية، وبنك السودان المركزي، قسم أو وحدة خاصة مسؤولة عن متابعة ورقابة والإشراف على برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المصارف السودانية تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجات متفاوتة، فقد جاء مجال المساهمين والعملاء بدرجة عالية من التطبيق، بينما جاء التطبيق في مجالي البيئة والعاملين بدرجة ضعيفة جداً. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء قسم أو وحدة خاصة مستقلة تتولى مهام متابعة ورقابة والإشراف على تنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات الاجتماعية، كما أوصت بزيادة الاهتمام بمجالي العاملين وحماية البيئة.

### المعلومات

تاريخ إرسال الورقة:

12/7/2021

تاريخ قبول الورقة:

14/8/2021

تاريخ نشر الورقة:

28/3/2022

### الكلمات المفتاحية

## **Abstract The Current application of Social Responsibility Accounting in the Sudanese Banks**

### **Abstract**

The study aims to determine how far the Sudanese banks apply social responsibility accounting, through identifying the extent to which Sudanese banks managements, ( Board of Directors and Financial Affairs Managements) recognize the concept of social responsibility and to detect where there is department or unit specialized and responsible for follow up ,control and supervision over the programs and activities of the social responsibility and finally determine the areas in which Sudanese banks apply Social responsibility accounting .The study adopted descriptive analytical methodology, to collect the date questionnaire was designed and handed out to the managers. The study arrived at a number of results, the most important of which are: the managers of Sudanese banks realize the concept of social responsibility; it was also clear that there is no department or unit specialized and responsible for follow up, control and supervision over the programs and activities of the social responsibility in either Sudanese banks or central bank of Sudan, it was also clear that there was different level of application of social responsibility accounting from one area to another, the banks apply social responsibility accounting regarding customers and shareholders at an high level but the application was at an low level in the area of employs and environment protection. The study concluded with a number of recommendations, the most important of which were: the necessity of establishment of an independent department or an unit to undertake the tasks of control and supervision over the implementation of social programs, activities and projects; finally the study recommends the necessity of the concern with the areas of employ's and environment protection.

## 1-1 تمهيد:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة قيام المشروعات بمسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، فظهر في الفكر المحاسبي مفهوم " المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية " لمعالجة وتخليص المجتمع من الآثار السلبية لنشاط المنشآت، ففي السبعينات والثمانينات كان اهتمام الدول المتقدمة ينصب على مناقشة مسؤولية المنشآت تجاه البيئة، وفي التسعينات تحول الاهتمام بل أتسع ليشمل مسؤولية المنشآت تجاه الإنسان والاقتصاد وقبول الفكرة التي تنادي بتقييم المشروع على أساس مساهمته الاجتماعية، { العلماني، 2010م}، ومن هذه المساهمات: القضايا الخاصة بالتعليم والتدريب، والتبرع للجمعيات الخيرية، والإنفاق على البرامج الصحية للموظفين، والأمن الصناعي للموظفين وتنمية العاملين بشكل عام، وجودة المنتج ومدى مواكبة منتجات المنشأة لمعايير السلامة وغيرها من المساهمات، { البشرى، 2018م نقلاً من الخيال ومفتى 2003م}.

لقد استجاب عدد من الوحدات الاقتصادية لمطالبات الهيئات والجمعيات المحاسبية، وتزايد عدد الوحدات التي تفصح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي سنة بعد الأخرى. وفي ذلك يقول موسى (1979م) " وقد ازدادت أهمية عرض البيانات. فعلى سبيل المثال أبرزت التقارير المالية في سنة 1976م زيادة ملحوظة في حجم ودرجة تنوع نظام التقرير عن المحاسبة الاجتماعية. فقد تبين أن نسبة 85% من عدد 500 وحدة اقتصادية صناعية تقوم بعرض بيانات المحاسبة الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية في الولايات المتحدة الأمريكية".

عموماً يتضح أن هنالك جهود ومحاولات قام بها الكتاب والباحثين المحاسبين والهيئات والجمعيات لوضع منهج علمي متكامل للمجال المحاسبي الجديد (أي المحاسبة الاجتماعية) قد تكلفت باقتراح اتجاهين لكيفية الإفصاح (عرض) عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية وإلى الجهات المستفيدة منها. كما أكد ذلك أحمد (2001م) حيث أنه يقول: " هنالك اتجاهين لعرض تلك المعلومات يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

الاتجاه الأول: إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية: يقضى هذا الاتجاه بضرورة فصل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية عن تلك المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، ويمكن أن تعرض المعلومات الاجتماعية باستخدام أحد البدائل التالية:

أ/ إعداد التقارير الوصفية.

ب/ إعداد التقارير التي تعرض التكاليف الاجتماعية فقط.

ج/ التقارير التي تعرض التكاليف والمنافع الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد: يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية مع تلك الخاصة بأنشطة المسؤولية

الاقتصادية (المحاسبة المالية) في تقرير واحد ضمن إطار التقارير المالية التقليدية التي تعد في ظل النظام المحاسبي التقليدي. وبذلك تكون المعلومات الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من المعلومات المالية.

ووفقاً لهذا الاتجاه فإن هناك مدخلين للإفصاح عن التكاليف الاجتماعية:

المدخل الأول: المدخل المثالي (Abt)

المدخل الثاني: المدخل الواقعي ، (نموذج Metwally).

مما سبق يتضح للباحث أن هناك تجارب لبعض الدول، وخاصة المتقدمة منها والقليل من الاهتمامات في بعض الدول العربية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والمعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية للمشروعات فيها، ويؤكد ذلك خليفة (2006م) بالقول "ولما كان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبية عنها يلقي اهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة على عكس واقع الحال في الدول النامية والتي يعتبر السودان منها، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبية عنها لا يلقي الاهتمام المطلوب ويعود ذلك لعوامل كثيرة منها سوء الظروف الاقتصادية وعدم وجود التشريعات التي تهتم بالنواحي الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية، ويجد المطلاع على القوائم المالية المنشورة والمعدة من قبل وحدات القطاع المصرفي السوداني أنها تحمل من البنود ما يؤكد قيام هذه المؤسسات بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية ولكنها تصنفها كأشطة اقتصادية وهو أمر لا يتفق والإفصاح السليم للمعلومات المالية، وربما يعود ذلك إلى عدم الوعي بالمفهوم والتجربة الاجتماعية".

## 1-2 مشكلة الدراسة:

إن اهتمام المصارف السودانية بالإفصاح عن المعلومات التي تعطي صورة واضحة لأنشطتها الاجتماعية مفقود، فالمتتبع للقوائم المالية المنشورة للمصارف السودانية يتبين له أنها لا تقوم بنشر تقارير مستقلة تتضمن كل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تطلع بها، كما لا تفصح عن هذه المعلومات في قوائمها التقليدية. وهو الأمر الذي لا يمكن معه تقييم الأداء الاجتماعي لهذه المصارف بجانب تقييم الأداء لها. وقد يرجع الافتقار إلى المعلومات الاجتماعية المنشورة إلى عدم تدخل المشرع بغرض الإفصاح عن هذه المعلومات من ناحية، وعدم إعطاء إدارات المصارف الاهتمام الكافي لهذا الجانب من ناحية ثانية، والافتقار إلى أنموذج عملي يصلح للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية من ناحية ثالثة. وهذا ما دعا الباحث إلى البحث والتقصي عن واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية.

بناءً على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- 1- ما مدى إدراك إدارات المصارف السودانية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟.
- 2- ما مدى وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية؟.
- 3- ما مدى تطبيق المصارف السودانية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المجتمع والبيئة والعاملين والمساهمين والعملاء؟.
- 4- أي المجالات أو الأطراف يحظى باهتمام أكبر من قبل المصارف السودانية من حيث درجة التطبيق؟.

### 1-3 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد مدى إدراك إدارات المصارف السودانية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- 2- التعرف على ما إذا كان هنالك إدارات مستقلة بالمصارف السودانية تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية.
- 3- الوقوف على مدى تطبيق المصارف السودانية، لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المجتمع والبيئة والعاملين والمساهمين والعملاء.
- 4- التعرف على مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تحظى باهتمام أكبر من قبل المصارف السودانية من حيث درجة التطبيق.

### 1-4 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من اهتمامها بقضية كانت ومازالت الشغل الشاغل للمهتمين بعلم المحاسبة من محاسبين وكتاب وهيئات وجمعيات ومنظمات أهلية وحكومية ولمزيد من الإيضاح يمكن للباحث تناول أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- أهمية موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية باعتباره من أحدث الموضوعات التي نالت اهتمام أئمة الفكر الإداري والمحاسبي، وأنه حتى تستمر مهنة المحاسبة وتتطور، فلا بد أن تلبي حاجات المجتمع من المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية (المالية).
- 2- محدودية الدراسات التي تبحث في القياس والتقارير عن الأداء الاجتماعي للمصارف وبخاصة في السودان.
- 3- بمحاولة تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تكون وحدات القطاع المصرفي السوداني قد أصبحت مواكبة للتطورات العلمية التي تحدث في مجالات الفكر المحاسبي.

### 1-5 حدود الدراسة :

حدود مكانية: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في جميع المصارف في السودان.

حدود زمانية: طبقت هذه الدراسة في العام (2015م)

### 1-6 هيكل الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة والتي تشتمل على تمهيد، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة وهيكل الدراسة، كما تحتوي على الإطار النظري والدراسات السابقة بالإضافة إلى منهجية الدراسة وتحليل البيانات وأخيراً النتائج والتوصيات.

2/ الإطار النظري والدراسات السابقة:

1/2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

منذ أكثر من ثمانية عقود من القرن العشرين الماضي، لم يكن اصطلاح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي، وقد ورد هذا الاصطلاح لأول مرة عام 1923م، حيث أشار شلدون (Shldon) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة، {جربوع، 2007م نقلاً عن 1992م و Patte}.

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه من قبل الباحثين والكتاب حول مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تعدد وتباين مفهومها وأهدافها.

عرف أحمد (2001م) المسؤولية الاجتماعية " بأنها مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها الوحدة الاقتصادية اختياريًا استجابة لضغط المجتمع أو لإدراك الإدارة لضرورة مشاركتها في حل المشكلات الاجتماعية، كما تشمل المسؤولية الاجتماعية مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المشروع نتيجة التزامه بالقوانين واللوائح الحكومية، ولا يتوقع المشروع تحقيق منفعة اقتصادية مباشرة من جراء القيام بهذه الأنشطة".

كما أوضح موقع دائرة المعارف ويكيبيديا Wikipedia (2013م) بأن هولمز وولز (Holms& Walls) عرفا المسؤولية الاجتماعية بأنها "هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الحياة والظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

## 2/2 أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

أن الأنشطة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية تنفيذاً لمسؤوليتها الاجتماعية أنشطة متعددة ومتجددة حيث أنها تتغير بين الفينة والأخرى بتغير الظروف البيئية المحيطة بالمشروع. ولكن بالرغم من ذلك يمكن حصر هذه الأنشطة في أربعة مجالات رئيسية تشمل ما يلي (أحمد 2001م):

### 1- الأنشطة المتعلقة بالعاملين:

وتشمل هذه الأنشطة الآتي:

- توفر ظروف العمل المتساوية لجميع الأفراد دون تمييز بسبب اللون أو الدين.....الخ
- إعداد برامج تدريبية لجميع العاملين لزيادة مهاراتهم.
- المحافظة على استمرار واستقرار العمالة عبر الصيانة المستمرة لمعدات وأدوات العمل المختلفة.
- تهيئة بيئة عمل تتصف بالأمن والاستقرار والرعاية الصحية.

### 2- الأنشطة المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع:

- دعم المؤسسات التعليمية والأنشطة الثقافية.
- المساهمة في حل مشاكل الإسكان.
- تخفيف مشاكل النقل والمواصلات عبر توفير وسائل النقل للعاملين وللمجتمع عبر إنشاء شركات النقل والمواصلات.

- المساهمة في حل مشاكل مجموعة معينة من أفراد المجتمع (المعوقين وغيرهم).
- دعم الخدمات الصحية عبر توفير وسائل وإمكانيات خدمات العناية والرعاية الصحية ودعم البرامج التي تقلل من الأوبئة والأمراض.
- 3- الأنشطة المتعلقة بحماية المستهلك:

ومن بين هذه الأنشطة ما يلي:

- توفر بعض البيانات الأساسية عن المنتج مثل تاريخ الصلاحية، حدود الاستخدام وغيرها.
- تصميم المنتج بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.
- إعداد برامج تعليمية للعملاء تجعلهم على علم بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه والتغيرات المستقبلية المزمع إجراؤها.
- 4- الأنشطة المتعلقة بالرقابة على التلوث:
- تتضمن هذه الأنشطة على سبيل المثال ما يلي:
- الالتزام بنصوص القانون فيما يختص بتجنب خلق أو التخفيف من حدة مسببات تلوث الهواء أو المياه أو إحداث الضوضاء.
- التخلص من مخلفات العمليات الإنتاجية أو الصناعية بطريقة تكفل تقليل تلوث الأرض إلى أقل حد ممكن.

- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة الموجودة.

- الاقتصاد في استخدام المواد الخام المحدودة

- المساهمة في البحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة.

3/2 محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1/3/2 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المحاسبة الاجتماعية أو محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي مع بداية العقد السابع من القرن العشرين، ذلك في كتابات بعض الباحثين أمثال (Linowes) وبعد ذلك أخذت الدراسات حول هذا الفرع من فروع علم المحاسبة زمام المبادرة وأصبحت تلقى حظاً من الاهتمام والانتشار لكن معظمها أخذت الطابع الوصفي الذي أنصب على المفاهيم الأساسية دون الولوج في مشاكل التطبيق، [ بحر الدين (2012م) نقلاً عن (1970م) Linowes ].

تعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها " عملية ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتحديد النطاق الأمثل لهذه الأنشطة سواء كان ذلك من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع، [محمد، 2009م]. كما يعرف مطر (2004م) محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها " نظام يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة".

## 2/3/2 أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تحديد أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الآتي ( أحمد، 2001م):

## 1- القياس المحاسبي للأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية:

إن قياس الوحدة الاقتصادية بالأنشطة التي تفرضها عليها مسؤوليتها الاجتماعية يترتب عنها تحمل تكاليف وتحقيق منافع اجتماعية. وتهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحديد صافي المساهمة الاجتماعية لتلك الوحدة دورياً وذلك عن طريق مقابلة التكاليف المترتبة عن الأنشطة الاجتماعية بالمنافع المتولدة عن تلك الأنشطة سواء كانت تعود لأفراد داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها أو كانت تلك المنافع تعود على المجتمع بصورة عامة.

## 2/ الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية:

بعد أن يتم قياس الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية تنفيذاً لمسؤوليتها الاجتماعية، فإنه يجب أن يتم توفير معلومات القياس لمجموعات المستثمرين والعملاء والعاملين والجهات الحكومية وأصحاب المشروع وجميع الجهات ذات الصلة، وذلك حتى يتسنى لهم تقديم الأداء الاجتماعي لتلك الوحدة الاقتصادية.

## 3/3/2 مشكلات القياس المحاسبي الاجتماعي والمعالجة المحاسبية:

أن المحاسبة الاجتماعية هي وسيلة لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية المتمثلة في عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية، والمشكلة الرئيسية التي تواجه بناء أي نموذج للمحاسبة الاجتماعية هي عدم وجود مفهوم واضح ومحدد للتكلفة والمنفعة الاجتماعية في الأدب المحاسبي بالإضافة إلى كيفية قياس هذه التكاليف والمنافع الاجتماعية حيث اختلفت وجهات النظر حول قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، فهناك وجهتا نظر لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية هما، [بحر الدين ( 2012م) نقلاً عن عبد المجيد (1985م)]:

- وجهة النظر المحاسبية : حيث تمثل التكلفة الاجتماعية المبالغ التي تنفقها المنشأة نتيجة الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية (اختيارية أو إلزامية) ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي ولا تحصل المنشأة مقابل ذلك على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر وهذا المفهوم يستند إلى اعتماد التكلفة الفعلية أساساً للقياس.

- وجهة النظر الاقتصادية: تتمثل التكلفة الاجتماعية في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات نتيجة ممارسة المنشأة لأنشطتها الاقتصادية. حيث أن تلوث هواء البيئة المحيطة بالمنشأة مثلاً يؤثر على صحة الأفراد المقيمين فيها. ويستند هذا المفهوم على أساس تكلفة الفرصة البديلة بدلاً عن التكلفة الفعلية. وعليه ظهرت مشكلة تفضيل أي من المفهومين لاختيار الأساس الملائم للقياس.

أن وجهة النظر المحاسبية غير ملائمة كأس للقياس بالرغم من اتفاقها مع نظرية المحاسبة نظراً لاعتمادها على التكلفة الفعلية والتي يتم إثباتها في الدفاتر إلا أن قيمة الأضرار التي تسببها المنشأة للمجتمع نتيجة ممارستها لأنشطتها المختلفة لا تمثل لها تكلفة اجتماعية طالما لا تدفع مقابلاً لهذه الأضرار. بينما وجهة النظر الاقتصادية التي تستند إلى مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يؤدي إلى تجاهل قيمة التضحية الاجتماعية التي تتحملها المنشأة وتهتم فقط بالأضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة مزاوله المنشأة لأنشطتها وأن التكاليف

الاجتماعية التي تتحملها للوفاء بالتزاماتها لا تعتبر ضمن التكاليف الاجتماعية. وبالتالي يجب الأخذ بوجهتي النظر (المحاسبية/ الاقتصادية) معاً لتلافي القصور في كلا منهما.

4/2 اتجاهات التطبيق العملي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

المقصود باتجاهات التطبيق العملي هو كيفية الإفصاح (عرض) عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية إلى الجهات المستفيدة منها، وهناك اتجاهين لعرض تلك المعلومات، تناولها (أحمد، 2001م) بشرح موجز على النحو التالي:

أولاً: إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية:

يقضي هذا الاتجاه بضرورة فصل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية عن تلك المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، ويمكن أن تعرض المعلومات الاجتماعية باستخدام أحد البدائل التالية:

(أ) إعداد التقارير الوصفية:

في ظل هذه التقارير يتم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في قائمة تتضمن وصفاً لمجموعة الأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وفاءً لالتزاماتها الاجتماعية، ولا يتم بيان حجم التكاليف التي تم أنفاقها في سبيل إنجاز تلك الأنشطة، كما لا يتم توضيح المنافع التي تحققت من ورائها.

(ب) إعداد التقارير التي تعرض التكاليف الاجتماعية فقط:

يتم في هذه المجموعة من التقارير الإفصاح عن المبالغ المنفقة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، ولا يتم الإفصاح عن قيمة المنافع التي تحققت من تلك الأنشطة للصعوبات المرتبطة بعمليات القياس.

(ج) التقارير التي تعرض التكاليف والمنافع الاجتماعية:

في ظل هذه التقارير يتم الإفصاح عن التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن تلك الأنشطة في تقرير واحد وهي بذلك تعتبر أكثر شمولاً من مجموعة التقارير السابق عرضها.

ثانياً: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد:

يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية مع تلك الخاصة بأنشطة المسؤولية الاقتصادية (المحاسبة المالية) في تقرير واحد ضمن إطار التقارير المالية التقليدية التي تعد في ظل النظام المحاسبي التقليدي.

الجدير بالذكر أن هناك مدخلين للإفصاح عن التكاليف الاجتماعية:

المدخل الأول: يطلق عليه المدخل المثالي يتم في ظله إعداد قائمة دخل اجتماعي مالي، وقائمة مركز اجتماعي مالي، على أن تتضمن القائمة الأولى كلاً من التكاليف والمنافع والإيرادات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن تتضمن القائمة الثانية كلاً من الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن بسبب الصعوبات المتعلقة بقياس المنافع الاجتماعية، فإن استخدام وتطبيق هذا المدخل يعتبر صعب وغير عملي.

المدخل الثاني: فإنه يستثنى المنافع الاجتماعية لصعوبة قياسها. بينما يركز فقط على التكاليف، حيث يتم تبويب عناصر التكاليف إلى تكاليف خاصة بالأنشطة الاقتصادية وتكاليف خاصة بالأنشطة الاجتماعية ويتم الإفصاح عن كل مجموعة منها بصورة منفصلة في قائمة الدخل. أما في قائمة المركز المالي، فيتم أيضاً الفصل بين عناصر الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاجتماعية عن تلك المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية. ويلاحظ أن إغفال المنافع الاجتماعية يجعل هذا المدخل أكثر واقعية ومن السهل تطبيقه في واقع الحياة العملية.

## 5/2 الدراسات السابقة

### 1- دراسة جعفر (2002م):

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح أنموذج واقعي للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة، ومن خلال النظام المحاسبي التقليدي، وقد اقتصر هذا النموذج على عناصر التكاليف فقط، والتي تم تبويبها إلى عناصر تكاليف خاصة بالأنشطة الاقتصادية، وعناصر تكاليف خاصة بالأنشطة الاجتماعية، ولقد تم الفصل عن كل مجموعة في جزء مستقل في قائمة الدخل، كما تم الفصل أيضاً في الميزانية العمومية، بين عناصر الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاقتصادية عن تلك الخاصة بالأنشطة الاجتماعية.

وقد تم التوصل إلى أن من محاسن هذا الأنموذج أنه يتصف (بالعملية) نظراً لأنه لم يتضمن أي منافع اجتماعية لصعوبة قياس هذه المنافع، لكن من عيوب هذا الأنموذج أنه يتصف بعدم الشمولية لأنه يستبعد المنافع الاجتماعية، بالإضافة إلى أن استخدامه يقتصر على البنوك فقط.

### 2- دراسة خليفة (2006م):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأهدافها، وبيان مفهوم المحاسبة الاجتماعية، والاتجاهات المختلفة للتطبيق العملي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع تحديد أنسب هذه الاتجاهات للتطبيق على القطاع المصرفي السوداني.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية متوفرة. ومن أهم توصيات هذه الدراسة أن إعداد التقارير المالية من قبل وحدات القطاع المصرفي يجب أن يتماشى ومتطلبات الإفصاح الاقتصادي الاجتماعي.

### 3- دراسة بحر الدين (2012م).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عن بيانات الأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان لتقييم الأداء الاجتماعي وترشيد قرارات الاستثمار. وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في أنه بالرغم من دعم سودائل الكامل للأنشطة الاجتماعية لمختلف القطاعات إلا أنها لا تصح عن ذلك بصورة واضحة في قوائمها المالية المنشورة. ومن أهم التوصيات ضرورة تطوير وتوسيع أساليب القياس والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عن ذلك في التقارير المالية المنشورة بصورة واضحة وشفافة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لها في أنها هدفت إلى دراسة واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية تجاه كل من المجتمع والبيئة والعاملين والمساهمين والعملاء في الوقت الذي ركزت فيه الدراسات السابقة على بناء نموذج محاسبي لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف كدراسة (جعفر وخليفة) أو دراسة واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات كدراسة (بحر الدين).

### 3/ منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية تجاه كل من المجتمع والبيئة والعاملين والمساهمين والعملاء وكذلك لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال مصادر جميع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

### 3-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجمع الدراسة من جميع المصارف السودانية والبالغ عددها (32) مصرفاً، أما مجتمع العينة يتمثل في إدارات المصارف والتي تضم أعضاء مجلس الإدارة ومديري الإدارة المالية.

### 3-2 مصادر وأساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات على مصادر أولية وأخرى ثانوية:

1- المصادر الأولية: تتمثل في البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان والذي تم توزيعه على عينة الدراسة لتناسبه وطبيعة هذه الدراسة، وقد تشكلت العينة من الإدارات التالية:

أ- أعضاء مجلس الإدارة

ب- مديري الإدارة المالية.

2- المصادر الثانوية: تم الحصول على البيانات الثانوية للدراسة من المراجع والكتب والدوريات والمجلات والرسائل الجامعية.

### 3-3 وسائل تحليل بيانات الدراسة:

تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة (الاستبيان) باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لوصف خصائص عينة الدراسة وتحليل إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان.

### 4- تحليل البيانات:

بعد تصميم الاستبيان تم توزيعه مباشرة باليد إلى المبحوثين بواقع استبيان واحد لكل مبحوث وذلك لكي يضمن الباحث اتساق إجابات المبحوثين والنتائج المستخلصة. وعليه تم توزيع عدد (32) استبيان لأعضاء مجالس إدارات المصارف بواقع استبيان واحد لكل عضو، وكذلك تم توزيع نفس العدد (32) استبيان لمديري الإدارة المالية. وقد تم استعادة عدد (30) استبيان من الاستبيانات الموزعة لمديري الإدارة المالية وعدد (12) استبيان من الاستبيانات الموزعة على أعضاء مجلس الإدارة بنسبة استعادة كلية بلغت

(66%) ويعود أسباب ضعف الاستبيانات المستردة من فئة أعضاء مجلس الإدارة إلى ضيق الوقت لديهم أو لتواجدهم شبه الدائم خارج البلاد.

وبعد جمع البيانات تم عرضها وتحليلها وتفسير النتائج المستخلصة حسب ما نصت عليه أسئلة الدراسة من خلال مقياس ليكرت (Likert) الخماسي المتدرج بحيث تكون الدرجة (5) دالة على الموافقة بشدة والدرجة (1) دالة على عدم الموافقة بشدة.

4-1-1 تحليل البيانات المتعلقة بفئتي مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة. تهدف هذه الفقرة إلى الوقوف وعلى معرفة آراء مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى وجود إدارة مستقلة بالمصارف تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى معرفة مدى تطبيق المصارف لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المجتمع والبيئة والعاملين والمساهمين والعملاء.

4-1-1-1 تحليل البيانات المتعلقة بفئة مديري الإدارة المالية:

1-1-1-1-1 مدى إدراك مديري الإدارة المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (1) مدى إدراك مديري الإدارة المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

## جدول رقم (1): مدى إدراك (مديري الإدارة المالية) لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
6.7	2	6.7	2	60	18	26.7	8	1. توجد رؤية واضحة لدى إدارة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
46.7	14	-	-	33.3	10	6.7	2	2. دور المصرف الأساسي هو دور اقتصادي والمتمثل في تعظيم أرباح الملاك وحقوق المستثمرين وليس عليه مسؤولية أخرى طالما أنه ملتزم بالقانون
53.3	16			30	9	10	3	3. عدم ممارسة الغش التجاري والالتزام بالقانون وصحة بياناته المقدمة إلى الجهات الرسمية والالتزام بعقود العمل مع الموظفين وجودة الخدمة هو ما تعنيه المسؤولية الاجتماعية للمصرف لا أكثر.
53.3	16			20	6	13.3	4	4. المشاريع الاجتماعية والبيئية والثقافية وتعزيز دافعية الموظفين والخدمات الصحية والتعليمية ودعم المبدعين- هي من مسؤولية الحكومة وليست من مسؤولية المصارف
-	-	3.3	1	70	21	26.7	8	5. المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاماً مادياً ومعنوياً يجب أن تراعيه إدارة المصرف
16.7	5	6.7	2	53.3	16	23.3	7	6. إن المسؤولية الاجتماعية للمصرف تتجاوز مسؤوليته الاقتصادية لتشمل التفاعل مع النشاطات الاجتماعية بمعناها الواسع
23.3	7	13.3	4	46.7	14	13.3	4	7. إن عدم وعي المواطنين يؤثر كثيراً في عدم الاعتناء بالمسؤولية الاجتماعية
60	18	6.7	2	16.7	5	10	3	8. تقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية وتقديم القروض الحسنة يغني عن إسهام المصرف في المشاريع الاجتماعية الأخرى كقضايا البيئة، العملاء، دافعية العاملين، ودعم المبدعين ... الخ
6.7	2	13.3	4	66.7	20	13.3	4	9. يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى البيئة
13.3	4	6.7	2	63.3	19	16.7	5	10. يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين
16.7	5	3.3	1	63.3	19	16.7	5	11. يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعملاء والمساهمين.
3.3	1	6.7	2	70	21	20	6	12. يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى المجتمع وتحقيق متطلباته واحتياجاته
6.7	2	6.7	2	60	18	23.3	7	13. على الإدارة العليا للمصرف عند وضع الخطط الإستراتيجية أن تتبنى طوعاً المشاريع الاجتماعية لتصبح تلك المشاريع من صلب أنشطتها
13.3	4	26.7	8	43.3	13	16.7	5	14. وجود إدارة مستقلة للمسؤولية الاجتماعية بميزانية معلومة وموظفين في الهيكل التنظيمي للمصرف ضروري لتبني المصرف مشروعات المسؤولية الاجتماعية
13.3	4	23.3	7	60	18	3.3	1	15. تُعدُّ المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات البنك
الوسط الحسابي العام (3.53) (موافق)								

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات المبحوثين (مديري الإدارة المالية) على عبارات المحور المذكورة بالجدول رقم (1) أعلاه والمتعلقة بمدى إدراك مديري الإدارة المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.53) ودرجة موافقة (موافق)، يتبين أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور.

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتضح أن العبارة (المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاماً مادياً ومعنوياً يجب أن تراعيه إدارة المصرف) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.23) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (تقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية، وتقديم القروض الحسنة يغني عن إسهام المصرف في المشاريع الاجتماعية الأخرى كقضايا البيئة، العملاء، دافعية العاملين، ودعم المبدعين، ...الخ) بوسط حسابي يبلغ (2.63) ودرجة موافقة (لا أدري).

مما سبق، يرى الباحث أن هذه النتيجة تشير إلى أن مديري الإدارة المالية بالمصارف السودانية على درجة عالية من الفهم والإدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنهم أفادوا بأن المسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط قيام المصرف بتقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية والقروض الحسنة بل هناك أنشطة وأعمال أخرى تقع في إطار المسؤولية الاجتماعية ويجب على المصرف القيام بها.

2- وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية.

يوضح الجدول رقم (2) ما إذا كان يوجد بالبنك إدارة مستقلة تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (2): مدى وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية

#### الاجتماعية

النسبة	التكرار	الإجابة	العبارة
20%	6	نعم	هل يوجد بالبنك إدارة مستقلة تتولى
60%	16	لا	مهمة ومتابعة والإشراف على برامج
20%	6	لا أدري	المسؤولية الاجتماعية
100%	30	المجموع	

\* المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن الأغلبية من أفراد العينة (60%) أفادت بأنه لا توجد إدارة مستقلة بمصارفهم تتولى مهمة ومتابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية، بينما أفادت نسبة 20% من أفراد العينة بغير ذلك، وأجاب 25% من أفراد العينة بلا أدري. يعتقد الباحث بأن عدم وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة ومتابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية يشير إلى عدم الاهتمام الكافي من قبل إدارة المصرف بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنه يعتبر مؤشر لضعف رغبتها في تبني برامجها ومشروعاتها. وهذه

النتيجة تتفق مع ما توصل إليه خليفة (2006م) والذي قال " لا توجد إدارة متخصصة بالمصارف السودانية تهتم بالقضايا الاجتماعية وتعمل على تيسير نشاطاتها ذات الطابع الاجتماعي".

3- مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين، المساهمين والعملاء،  
يوضح الجدول رقم (3) إلى أي مدى يطبق البنك محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة،  
العاملين، المساهمين والعملاء.

## جدول رقم (3): مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين،

## المساهمين والعملاء

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
4	موافق	3.60	3.3	1	23.3	7	6.7	2	53.3	16	13.3	4	1.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: الخدمات الصحية والتعليمية.
3	موافق	3.70	-	-	23.3	7	3.3	1	53.3	16	20	6	2.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: دعم قضايا الثقافة والآداب والإبداع وتكريم المنفوقين من الطلاب.
4	موافق	3.60	3.3	1	20	6	16.7	5	43.3	13	16.7	5	3.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: المساهمة في برامج حماية البيئة ونظافتها.
4	موافق	3.60	3.3	1	16.7	5	3.3	1	70	21	6.7	2	4.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: برامج خلق الدافعية ورفع الروح المعنوية للعاملين.
2	موافق	3.80	3.3	1	10	3	3.3	1	70	21	13.3	4	5.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: التبرعات الخيرية لخدمة المجتمع.
1	موافق	4.10	-	-	3.3	1	3.3	1	66.7	20	26.7	8	6.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء.
الوسط الحسابي العام (3.73) (موافق)													

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات المبحوثين (مديري الإدارة المالية) على عبارات المحور المذكورة بالجدول رقم (3) أعلاه المتعلقة بمدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين، المساهمين والعملاء، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.73) ودرجة موافقة (موافق)، يتضح أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور.

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتبين أن العبارة (أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.10) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارات (أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: الخدمات الصحية و التعليمية) و (أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: المساهمة في برامج حماية البيئة ونظافتها) و (أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: برامج خلق الدافعية ورفع الروح المعنوية للعاملين) بوسط حسابي يبلغ (3.60) ودرجة موافقة (موافق).

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن مديري الإدارة المالية يرون بأن مصارفهم تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من الأطراف المذكورة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان الاهتمام أكبر بكل من رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء وخدمة المجتمع من خلال التبرعات الخيرية، بينما حظي مجالى العاملين وقضايا نظافة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها باهتمام أقل نسبياً.

4-1-2 تحليل البيانات المتعلقة بفترة أعضاء مجلس الإدارة.

1-مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (4) مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

## 4-1-2 تحليل البيانات المتعلقة بفئة أعضاء مجلس الإدارة.

## 1- مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (4) مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
4	موافق	4.25	-	-	8.3	1	-	-	50	6	41.7	5	1. توجد رؤية واضحة لدى إدارة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
11	موافق	3.58	-	-	41.7	5	-	-	16.7	2	41.7	5	2. دور المصرف الأساسي هو دور اقتصادي والمتمثل في تعظيم أرباح الملاك وحقوق المستثمرين وليس عليه مسؤولية أخرى طالما أنه ملتزم بالقانون
12	موافق	3.50	-	-	25	3	8.3	1	58.3	7	8.3	1	3. عدم ممارسة الغش التجاري والالتزام بالقانون وصحة بياناته المقدمة إلى الجهات الرسمية والالتزام بعقود العمل مع الموظفين وجودة الخدمة هو ما تعنيه المسؤولية الاجتماعية للمصرف لا أكثر
15	لا أدري	2.92	8.3	1	50	6	-	-	25	3	16.7	2	4. المشاريع الاجتماعية والبيئية والثقافية وتعزيز دافعية الموظفين والخدمات الصحية والتعليمية ودعم المبدعين- هي من مسؤولية الحكومة وليست من مسؤولية المصارف
7	موافق	4.17	-	-	-	-	-	-	50	6	50	6	5. المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاماً مادياً ومعنوياً يجب أن تراعيه إدارة المصرف
1	موافق بشدة	4.50	-	-	-	-	-	-	75	9	25	3	6. إن المسؤولية الاجتماعية للمصرف تتجاوز مسؤوليته الاقتصادية لتشمل التفاعل مع النشاطات الاجتماعية بمعناها الواسع
5	موافق	4.25	8.3	1	41.7	5	-	-	16.7	2	33.3	4	7. إن عدم وعي المواطنين يؤثر كثيراً في عدم الاعتناء بالمسؤولية الاجتماعية

واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

14	لا أدري	3.42	-	-	8.3	1	-	-	83.3	10	8.3	1	8. تقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية وتقديم القروض الحسنة يغني عن إسهام المصرف في المشاريع الاجتماعية الأخرى كقضايا البيئة، العملاء، دافعية العاملين، ودعم المبدعين ... الخ.
9	موافق	3.92	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	9. يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى البيئة
2	موافق	4.33	-	-	16.7	2	8.3	1	50	6	25	3	10. يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين.
10	موافق	3.83	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	11. يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعملاء والمساهمين
2	موافق	4.33	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	12. يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى المجتمع وتحقيق متطلباته واحتياجاته.
2	موافق	4.33	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	13. على الإدارة العليا للمصرف عند وضع الخطط الاستراتيجية أن تتبنى طوعاً المشاريع الاجتماعية لتصبح تلك المشاريع من صُلب أنشطتها
8	موافق	4.00	-	-	16.7	2	-	-	50	6	33.3	4	14. وجود إدارة مستقلة للمسؤولية الاجتماعية بميزانية معلومة وموظفين في الهيكل التنظيمي للمصرف ضروري لتبني المصرف مشروعات المسؤولية الاجتماعية
12	موافق	3.50			33.3	4	8.3	1	33.3	4	25	3	15. تُعدّ المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات البنك
الوسط الحسابي العام (3.92) (موافق)													

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات المبحوثين (أعضاء مجلس الإدارة) على عبارات المحور المذكورة بالجدول رقم (4) أعلاه والمتعلقة بمدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.92) ودرجة موافقة (موافق)، يتضح أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور. وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتبين أن العبارة (أن المسؤولية الاجتماعية للمصرف تتجاوز مسؤوليته الاقتصادية لتشمل التفاعل مع النشاطات الاجتماعية بمعناها الواسع) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.50) ودرجة موافقة (موافق بشدة)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (المشاريع الاجتماعية والبيئة والثقافية وتعزيز دافعية الموظفين والخدمات الصحية والتعليمية ودعم المبدعين- هي من مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية المصارف) بوسط حسابي يبلغ (2.92) ودرجة موافقة (لا أدرى)، تليها العبارة (تقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية وتقديم القروض الحسنة يعني عن إسهام المصرف في المشاريع الاجتماعية الأخرى كقضايا البيئة، العملاء، دافعية العاملين، ودعم المبدعين، ... الخ) بوسط حسابي يبلغ (3.42) ودرجة موافقة (لا أدرى).

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يدركون جيداً مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهذا من شأنه تحفيزهم و تشجيعهم على التوصية بتبني المزيد من مشروعات وبرامج المسؤولية الاجتماعية.

2- وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية يوضح الجدول رقم (5) وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (5): وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية

العبارة	الإجابة	التكرار	النسبة
وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية	نعم	5-2	41.7%
	لا	7-3	58.3%
	لا أدرى	-	-

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

يبين الجدول رقم (5) أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (58.3%) أفادوا بعدم وجود إدارة مستقلة بمصارفهم تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية، بينما نسبة أفادت مقدرة من أفراد العينة (41.7%) بأنه توجد إدارة مستقلة بمصارفهم تقوم بالمهمة المذكورة. يعتقد الباحث أن إجابات المبحوثين والتي أوضحت بأن معظم المصارف بالسودان لا يوجد بها إدارة مستقلة لتقوم بمهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية، ويخشى الباحث أن يكون هذا أحد أسباب ضعف اهتمام المصارف ببرامج المسؤولية الاجتماعية المنفذة فيها، ومن ثم المحاسبة والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

3- مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين، المساهمين والعملاء  
يوضح الجدول رقم (6) مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين، المساهمين والعملاء:

جدول رقم (4): مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
4	موافق	4.25	-	-	8.3	1	-	-	50	6	41.7	5	1. توجد رؤية واضحة لدى إدارة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
11	موافق	3.58	-	-	41.7	5	-	-	16.7	2	41.7	5	2. دور المصرف الأساسي هو دور اقتصادي والمتمثل في تعظيم أرباح الملاك وحقوق المستثمرين وليس عليه مسؤولية أخرى طالما أنه ملتزم بالقانون.
12	موافق	3.50	-	-	25	3	8.3	1	58.3	7	8.3	1	3. عدم ممارسة الغش التجاري والالتزام بالقانون وصحة بياناته المقدمة إلى الجهات الرسمية والالتزام بعقود العمل مع الموظفين وجودة الخدمة هو ما تعنيه المسؤولية الاجتماعية للمصرف لا أكثر.
15	لا أدري	2.92	8.3	1	50	6	-	-	25	3	16.7	2	4. المشاريع الاجتماعية والبيئية والثقافية وتعزيز دافعية الموظفين والخدمات الصحية والتعليمية ودعم المبدعين- هي من مسؤولية الحكومة وليست من مسؤولية المصارف.
7	موافق	4.17	-	-	-	-	-	-	50	6	50	6	5. المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاماً مادياً ومعنوياً يجب أن تراعيه إدارة المصرف.
1	موافق بشدة	4.50	-	-	-	-	-	-	75	9	25	3	6. إن المسؤولية الاجتماعية للمصرف تتجاوز مسؤوليته الاقتصادية لتشمل التفاعل مع النشاطات الاجتماعية بمعناها الواسع.
5	موافق	4.25	8.3	1	41.7	5	-	-	16.7	2	33.3	4	7. إن عدم وعي المواطنين يؤثر كثيراً في عدم الاعتناء بالمسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
14	لا أدري	3.42	-	-	8.3	1	-	-	83.3	10	8.3	1	8. تقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية وتقديم القروض الحسنة يغني عن إسهام المصرف في المشاريع الاجتماعية الأخرى كقضايا البيئة، العملاء، دافعية العاملين، ودعم المبدعين ... الخ.
9	موافق	3.92	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	9. يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى البيئة
2	موافق	4.33	-	-	16.7	2	8.3	1	50	6	25	3	10. يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين.
10	موافق	3.83	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	11. يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعملاء والمساهمين
2	موافق	4.33	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	12. يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى المجتمع وتحقيق متطلباته واحتياجاته
2	موافق	4.33	-	-	-	-	-	-	66.7	8	33.3	4	13. على الإدارة العليا للمصرف عند وضع الخطط الاستراتيجية أن تتبنى طوعاً المشاريع الاجتماعية لتصبح تلك المشاريع من صلب أنشطتها
8	موافق	4.00	-	-	16.7	2	-	-	50	6	33.3	4	14. وجود إدارة مستقلة للمسؤولية الاجتماعية بميزانية معلومة وموظفين في الهيكل التنظيمي للمصرف ضروري لتبني المصرف مشروعات المسؤولية الاجتماعية
12	موافق	3.50			33.3	4	8.3	1	33.3	4	25	3	15. تُعدّ المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات البنك
الوسط الحسابي العام (3.92) (موافق)													

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات المبحوثين (أعضاء مجلس الإدارة) على عبارات المحور المذكورة بالجدول رقم (4) أعلاه والمتعلقة بمدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.92) ودرجة موافقة (موافق)، يتضح أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور.

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتبين أن العبارة (أن المسؤولية الاجتماعية للمصرف تتجاوز مسؤوليته الاقتصادية لتشمل التفاعل مع النشاطات الاجتماعية بمعناها الواسع) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.50) ودرجة موافقة (موافق بشدة)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (المشاريع الاجتماعية والبيئة والثقافية وتعزيز دافعية الموظفين والخدمات الصحية والتعليمية ودعم المبدعين- هي من مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية المصارف) بوسط حسابي يبلغ (2.92) ودرجة موافقة (لا أدري)، تليها العبارة (تقديم التبرعات الخيرية والاجتماعية وتقديم القروض الحسنة يغني عن إسهام المصرف في المشاريع الاجتماعية الأخرى كقضايا البيئة، العملاء، دافعية العاملين، ودعم المبدعين، ... الخ) بوسط حسابي يبلغ (3.42) ودرجة موافقة (لا أدري).

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يدركون جيداً مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهذا من شأنه تحفيزهم و تشجيعهم على التوصية بتبني المزيد من مشروعات وبرامج المسؤولية الاجتماعية.

## 2- وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (5) وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (5): وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية

### الاجتماعية

العبارة	الإجابة	التكرار	النسبة
وجود إدارة مستقلة بالبنك تتولى مهمة متابعة	نعم	5	41.7%
والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية	لا	7	58.3%
	لا أدري	-	-

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

يبين الجدول رقم (5) أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (58.3%) أفادوا بعدم وجود إدارة مستقلة بمصارفهم تتولى مهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية، بينما نسبة أفادت مقدرة من أفراد العينة (41.7%) بأنه توجد إدارة مستقلة بمصارفهم تقوم بالمهمة المذكورة. يعتقد الباحث أن إجابات المبحوثين والتي أوضحت بأن معظم المصارف بالسودان لا يوجد بها إدارة مستقلة لتقوم بمهمة متابعة والإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية، ويخشى الباحث أن يكون هذا أحد أسباب ضعف اهتمام المصارف ببرامج المسؤولية الاجتماعية المنفذة فيها، ومن ثم المحاسبة والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

## 3- مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين، المساهمين

## والعملاء

يوضح الجدول رقم (6) مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين،

المساهمين والعملاء:

جدول رقم (6): مدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين،

## المساهمين والعملاء

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
3	موافق	4.08	-	-	8.3	1	-	-	66.7	8	25	3	1.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: الخدمات الصحية والتعليمية
4	موافق	3.67	-	-	16.7	2	8.3	1	66.7	8	8.3	1	2.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: دعم قضايا الثقافة والآداب والإبداع وتكريم المتفوقين من الطلاب
4	موافق	3.67	-	-	16.7	2	16.7	2	50	6	16.7	2	3.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: المساهمة في برامج حماية البيئة ونظافتها
6	موافق	3.58	-	-	25	3	-	-	66.7	8	8.3	1	4.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: برامج خلق الدافعية ورفع الروح المعنوية للعاملين
2	موافق	4.17	-	-	8.3	1	8.3	1	41.7	5	41.7	5	5.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: التبرعات الخيرية لخدمة المجتمع
1	موافق	4.25	-	-	-	-	8.3	1	58.3	7	33.3	4	6.أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء
الوسط الحسابي العام ( 3.88 ) ( موافق )													

\*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات المبحوثين (أعضاء مجلس الإدارة) على عبارات المحور المذكورة بالجدول رقم (6) أعلاه والمتعلقة بمدى تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، العاملين، المساهمين والعملاء، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.88) ودرجة موافقة (موافق)، يتبين أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور.

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتضح أن العبارة (أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء) تأتي في بداية الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.25) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (أهم المجالات التي يركز عليها مصرفكم هي: برامج خلق الدافعية ورفع الروح المعنوية للعاملين) بوسط حسابي يبلغ (3.58) ودرجة موافقة (موافق).

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف السودانية يرون أن مصارفهم تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل الأطراف المذكورة ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان الاهتمام أكبر بمجال رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء، بينما حظي مجالي خلق الدافعية ورفع الروح المعنوية للعاملين باهتمام أقل نسبياً.

#### النتائج والتوصيات:

##### 1-5 النتائج:

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية، توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1- أكدت الدراسة أن إدارات المصارف السودانية (مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة) يدركون جيداً مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- 2- وجدت الدراسة أن أفراد العينة (مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة) على قناعة بأن مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية أشمل من أن تحصر في التبرعات الخيرية وتقديم القروض الحسنة.
- 3- تؤكد من خلال الدراسة أن هناك عدم وعي للمواطنين وهذا يؤثر كثيراً في عدم الاعتناء بالمسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي لا يشجع ويحفز المصارف هي الأخرى للاهتمام ببرامج ومشروعات تلك المسؤولية.
- 4- هناك إجماع بين جميع المبحوثين (مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة) على أهمية وجود إدارة مستقلة للمسؤولية الاجتماعية بميزانية معلومة وموظفين ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف تتبني مهام متابعة ورقابة والإشراف على برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية.
- 5- اتضح من خلال الدراسة أنه لا يوجد بمعظم المصارف السودانية وبنك السودان المركزي، قسم أو وحدة خاصة مسئولة عن متابعة ورقابة والأشراف على برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

6- بينت الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود قسم أو إدارة مختصة ومسؤولة عن متابعة ورقابة والإشراف على برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية، إلا أن تلك المصارف تقوم بتنفيذ وتطبيق برامج وأنشطة اجتماعية تجاه كل من العاملين، العملاء المؤسسين، المساهمون خارج مجلس الإدارة، والمجتمع والبيئة.

7- وافقت نسبة معتبرة من إدارات المصارف السودانية، على أن هناك ضعف نسبي في اهتمام مصارفها بالعاملين وبقضايا نظافة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها .

8- كشفت الدراسة أن أهم المجالات التي تحظى باهتمام أكبر من قبل المصارف السودانية هي رعاية مصالح وخدمة المساهمين والعملاء وخدمة المجتمع من خلال التبرعات الخيرية.

## 5-2 التوصيات

5-2-1 التوصيات الموجهة للمصارف:

يوصي الباحث المصارف السودانية على أن تقوم بالآتي:

1- أن تتبنى الإدارات العليا للمصارف عند وضع الخطط الاستراتيجية طوعاً المشاريع الاجتماعية لتصبح تلك المشاريع في صُلب أنشطتها.

2- الاهتمام بمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية بنوع من التوازن وعدم الاهتمام بجانب على حساب الآخر.

3- إنشاء قسم أو وحدة خاصة مستقلة بميزانية معلومة وموظفين في الهيكل التنظيمي بالمصارف تتولى مهام تخطيط ومتابعة ورقابة والإشراف على تنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع الاجتماعية.

4- الاهتمام بتوجيهات بنك السودان المركزي المتعلقة بتخصيص المصارف نسبة 12% من إجمالي التمويل إلى مشروعات التمويل الأصغر والمشاريع ذات البعد الاجتماعي بحيث تخصص نسبة 6% لكل منهما.

5- عدم دمج التكاليف الاجتماعية ضمن النفقات الاقتصادية العادية للمصرف، بل يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل.

## 5-2-2 التوصيات الموجهة لبنك السودان المصرفي:

يوصي الباحث بنك السودان المركزي بمجموعة التوصيات التالية:

1- التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى المسؤولة بالدولة للاهتمام بالتشريع الملزم بأداء نواحي المسؤولية الاجتماعية وتطويره باستمرار.

2- وضع نموذج أو نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق ويأخذ في الاعتبار كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية المنشورة.

5-2-3 التوصيات الموجهة للهيئات والسلطات التشريعية الحكومية:

- يوصي الباحث هذه الهيئات والسلطات بتبني المعالجات التالية كل حسب مجالها واختصاصاتها:
- 1- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي:
    - 2- تنمية إحساس المسؤولية في المؤسسات الخاصة بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة، والعمل على توفير المناخ الملائم لعمل هذه المؤسسات (بيئية، صحية، خدمية،.....الخ).
    - 3- تفعيل مهام اللجنة العليا للمسؤولية الاجتماعية والتي صدر قرار تشكيلها برئاسة وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي بتاريخ 24/فبراير/2012م والخاصة بمنح جائزة باسم جائزة الجمهورية تمنح سنوياً للشركات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
    - 2- الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس:
    - 1- العمل على وضع مؤشر للمسؤولية الاجتماعية يقيس ويهتم ويصنف أداء المصارف في تبنيها برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة على أن تسترشد في ذلك بتجارب الدول الأخرى لاسيما التجربة المصرية.
    - 3- التوصيات الموجهة لوزارة العمل:
    - 1- توفر أو تفعيل بعض النصوص التشريعية الدالة على ضرورة تولية المصارف اهتماماً أكبر بشريحة العاملين وبتحسين بيئة العمل، كما في قانون الصحة المهنية وقانون العمل وقانون التأمين الاجتماعي.

**المصادر والمراجع:****أولاً: الكتب:**

- 1- مطر، محمد- الإطار النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس- العرض والإفصاح - دار النشر- عمان -2004م.
- 2- موسى، أحمد محمد- دراسات في المحاسبة الاجتماعية- دار النهضة العربية للنشر- القاهرة 1979م.

**ثانياً: المجلات والدوريات:**

- 1- أحمد، أحمد هاشم- محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإمكانية تطبيقها على القطاع المصرفي السوداني- المعهد العالي للدراسات المصرفية المالية- أمانة البحوث والتوثيق المصرفي- المنتدى المصرفي الرابع والأربعون-2001م.
- 2- بحر الدين، نجوى محمد- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان- دراسة تحليلية على مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل) - المجلة العلمية- كلية التجارة - جامعة النيلين العدد الأول - 2012م.
- 3- جربوع، يوسف محمود- مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات لقطاع غزة- مجلة الجامعة الإسلامية- سلسلة الدراسات الإنسانية- المجلد (15) - العدد الأول - 2007م.
- 4- جعفر، عبد الإله نعمة - القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية - كتاب الوقائع - الجزء الثاني- مركز البحوث والدراسات- جامعة الشارقة 2003م.
- 5- محمد، ياسر أحمد السيد- دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية- المجلة العلمية للتجارة والتمويل- جامعة طنطا- كلية التجارة- المجلد الأول-العدد الثاني- 2009م.

**ثالثاً: الرسائل العلمية:**

- 1- الأبيو، أحمد عبد المنعم عبد الحميد- مشاكل القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في قطاع المستشفيات- كلية التجارة - جامعة عين شمس- قسم المحاسبة - رسالة ماجستير غير منشورة- 1978م.
- 2- البشري، سمية موسى محمد- مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية- بحث تكميلي لنيل بكالوريوس الشرق في المحاسبة والتمويل- جامعة الجزيرة-2018م.
- 3- العليمات، نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة- درجة الدكتوراه في المحاسبة- جامعة دمشق-2010م.
- 4- خليفة، طارق محمد- إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية - المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية - قسم المحاسبة - رسالة ماجستير غير منشورة - 2006م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية: 1- W. http Ten. Wi Kipedia -org .